

## عسكرة السودان

### مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

السودان، كما يبين، في الوقت نفسه، سعة مخزون السودان من الأسلحة الصغيرة. وقد توصلت المراجعة إلى مايلي:

استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الاحصائية لتجارة السلع الأساسية، فإن ٣٤ دولة على الأقل قامت بتصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر بما قيمته ٧٠ مليون دولار أمريكي تقريباً إلى السودان خلال عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ٦٠٪ منها كانت من الصين وإيران، ومع ذلك، فإن القيمة الحقيقية للتجارة المشروعة للسلاح يرجح أن تكون أكبر بكثير - ودول المصدر أكثر تنوعاً - مما تورده التقارير العامة.

تعدد المداخل والمصادر والفاعلين يساهم في تدفق السلاح إلى السودان حيث تشترك دول راعية وجماعات مسلحة أجنبية ومحلية وسماسرة في كامل سلسلة توريد السلاح.

شرق السودان (ESPA) كلها توصي ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج (DDR) الجماعات المسلحة. ومن الضرورة بمكان أن يستند إعداد وتنفيذ برامج فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونزع سلاح المدنيين إلى أدلة قائمة على آليات الطلب والعرض على الأسلحة الصغيرة.

غالباً ما يُحصر تدفق الأسلحة المشروع وغير المشروع من السودان

وإليه، بنقل الأسلحة من دولة إلى أخرى وما بين الأسواق الإقليمية. بيد أن الواقع أشد تعقيداً، وعليه فإن تحليلاً شاملاً لطرق توريد الأسلحة ذات الطبقات المتعددة التي تقوم بها الحكومة، والقوات شبه النظامية، وقوات التمرد والمدنيون، يتطلب منظوراً أوسع. وتحقيفاً لذلك، يقدم هذا العدد من التقرير مراجعة مفهومية أولية للديناميكية الإقليمية والمحلية لتجارة السلاح وتهريبه في

يقع السودان في بؤرة أحد أنشط أسواق السلاح في العالم، إذ أدت الصراعات المسلحة الطويلة الأمد، التي دارت رحاها في القرن الإفريقي، إلى عنف مسلح مزمن ونسب مرتفعة من النزوح الداخلي وتدفق اللاجئين بعد الأعلى في العالم. ويبدو أن هناك صلة وثيقة بين توافر الأسلحة وانعدام الأمن المتواصل في الاقليم، وهو أمر ما فتى يساهم في عسكرة مجتمعاتها وإطالة أمد الكثير من الصراعات عبر الحدود والصراعات الداخلية.

وقد شهدت اتفاقيات السلام التي عقدت مؤخراً، وكذلك قرارات مجلس الأمن الدولي وعقوبات الحظر، على أهمية الحد من جميع أشكال نقل السلاح إلى السودان ومنه، كما ركزت على ذلك قرارات مجلس الأمن وفرض عقوبات الحظر (انظر الإطار ٢).

إن اتفاقية السلام الشامل (CPA) ٣ واتفاقية السلام في دارفور (DPA٤) واتفاقية السلام في

### إطار الأمم المتحدة تفرض حظراً على السلاح في دارفور

قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٦ (٢٠٠٤) يدعو الدول إلى:

أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، ببيع أسلحة ومواد ذات صلة من جميع أنواع إلى جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنويد، أو إمدادهم بهذه الأسلحة والمواد، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، سواء كان منشؤها أراضيها أم لا»<sup>٨</sup>

لقد وسع حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٩١ (٢٠٠٥) والذي «يؤكد من جديد التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)» ويقرر «أن تصبح هذه التدابير، فور اتخاذ هذا القرار، سارية أيضاً على جميع أطراف اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وسائر المقاتلين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور»<sup>٩</sup>.

وقد حضرت هيئة خبراء الأمم المتحدة الخاصة بالسودان<sup>١٠</sup>، كما فسرتها، تطبيق حظر الأسلحة بالوحدات العاملة في دارفور فقط، ولذلك لم تعين إمدادات الأسلحة إلى الحكومة السودانية معاينة إجمالية. وعلنت الهيئة عن وقوع انتهاكات، ملاحظة في عام ٢٠٠٦ بأنه:

«ما زال السودان يخرق قرار حظر الأسلحة بقيامه بنقل معدات وأسلحة ذات صلة إلى دارفور، مزوداً الجنويد بالسلاح والذخيرة ومنتقياً دعماً من الجنويد والمتمردين التشاديين في هجوم القوات المسلحة السودانية على الجماعات المتمردة. ما زالت الحكومة السودانية مصرّة على حقها في نقل القوات والمعدات إلى دارفور من دون الرجوع إلى لجنة المقاطعات»<sup>١١</sup>. وفي تقرير لاحق تسرب إلى الإعلام في أبريل/نيسان من ٢٠٠٧ وصفت هيئة الخبراء الخطوات التي اتخذتها حكومة السودان لإخفاء الطائرات بأنه تحايل للتمويه على أصل هذه الطائرات ولقصف دارفور في بعض الحالات»<sup>١٢</sup>.

كما تلقت الهيئة تقارير أخرى تفيد بأن عناصر مجهولة في تشاد وليبيا وإريتريا كانت تنقل أسلحة وذخائر إلى دارفور<sup>١٣</sup>، وأشارت إلى أن المراقبة على الحدود بين تشاد<sup>١٤</sup> ودارفور معدومة عملياً لاستمرار الصراع رغم الاتفاقات المعقودة لتحصين مراقبة الحدود<sup>١٥</sup>. ودعت الهيئة إلى تمديد حظر الاسلحة ليشمل السودان كله، مستثنية بذلك حكومة جنوب السودان، بدلا من حصره بدارفور<sup>١٦</sup>. وأوصت الهيئة بأن تفرض الدول المصدرة للسودان على نفسها شهادة استخدام نهائي يشار فيها إلى الجهة المقصودة للبضائع والخدمات<sup>١٧</sup>. وهذا إقرار بحقيقة أنه ما لم تكن هناك شفافية في ما خص الوجهة النهائية للسلاح المنقول إلى الخرطوم، فإن أي حظر مفروض على تدفق السلاح إلى دارفور غير كاف.



متمردون سودانيون غير معروفين في آدر بتشاد يعدون من حدود دارفور بأقل من ٤ كم. في الصورة رشاش ثقيل ١٢,٧ ملم والعديد من آر بي جي. مارس ٢٠٠٧. © ليز نيوتز

العاملة (انظر جدول١). ويساهم، في الوقت ذاته، الشخ المتزايد في الموارد في تفاقم الصراع داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المتعددة، والذي ينتشر عبر الحدود كما هو الشأن في إقليم دارفور في السودان أو المناطق الحدودية في أوغندا وكينيا. إن تضافر التلاعب السياسي والفقر المدقع وتدني سبل العيش والتردي البيئي، مع بعضها البعض ليساهم في درجة استعداد الناس في حمل السلاح<sup>٤٤</sup>.

ونظرا إلى طبيعة الحدود الدولية المعروفة بكثرة منافذها، فإن الرّحالة البدو وأشبه الرعاة من السكان والجماعات المسلحة، يسهلون كثيراً تدفق الأسلحة. إن تفشي تجارة السلاح وتواصلها إنما هما حصيلة لخلو الحدود من الحراسة، حيث تتموقع معظم أسواق السلاح غير الرسمية. وبنفس الطريقة، يتم تهريب الأسلحة والاتجار بها بالطائرات والمركبات والجمال من العديد من الدول وإليها.

وبما جدول ١ حروب بالوكالة مختارة في القرن الأفريقي، الستينات حتى الان

بالرغم من أن الإنتاج المحلي لذخيرة الأسلحة الصغيرة بات مؤكداً لبعض من الوقت الآن، إلا أنه لا بد للقرارات التي توثق التصنيع السوداني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن تخضع للتحصيص بشكل مستقل. وهناك، مع ذلك، دلائل على أن الظروف تحسن بنيتها التحتية وقدراتها التصنيعية.

## الديناميكية الإقليمية والمحلية لتجارة السلاح

تتأثر تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW) وتهريبها في القرن الأفريقي بجملة من العوامل الهيكلية. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يؤدي التوتر السياسي والشخ البيئي على المستوى الإقليمي إلى انتشار الأسلحة، كما تسهل أنماط الهجرة طويلة الأمد نقل هذه الأسلحة عبر الحدود، وتضمن قلة تدريب، وتدني أجور، قوى الأمن إمداداً ثابتاً من الأسلحة إلى المدنيين، في حين تؤدي التحولات المحلية داخل الدول إلى توافر الأسلحة باطراد.

وهناك تقليد سياسي عريق في القرن الأفريقي يتمثل في اسناد الصراع المسلح إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. فكثيراً ما تقوم الدول بتوريد الأسلحة قانونياً لأغراض الأمن القومي في الظاهر ثم يتم توزيعها (سراً) إلى القوات شبه النظامية وقوات الدفاع المحلية والمليشيات التي تشن الحروب بدلاً من الجيوش

السودان ممر ومصدر رئيسيان لتوريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى دول أخرى في القرن الإفريقي، فلطالما قدم الأسلحة والذخائر والدعم اللوجيستي إلى الجماعات المسلحة في الدول المجاورة مثل تشاد وإريتريا وإثيوبيا والصومال وأوغندا. وبسبب الحروب المزمنة والعنف المسلح العام المحرك من الأعلى وضعف الحكم وضعف المراقبة على الحدود، فإن الطلب المحلي على السلاح ينمو باطراد.

ثمة ما يقرب من ٣,٢-١,٩ مليون قطعة سلاح متداولة في السودان، ثلثها في يد المدنيين، و ٢٠٪ منها بحوزة حكومة السودان (GoS)، والباقي مقسم بين حكومة جنوب السودان (GoSS) والجماعات المسلحة السابقة والحالية.

## إطار ٢ حضر الاتحاد الأوروبي للسلاح

فرض الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أول حظر على الأسلحة إلى السودان العام ١٩٩٤ ١٨. منعت بموجبه بيع أو نقل الأسلحة والذخيرة والمواد ذات الصلة من قبل أي من الدول الأعضاء أو مواطنيها، ويحظر استخدام أراضي الاتحاد الأوروبي لتسهيل مثل هذا النقل. قام الاتحاد الأوروبي بتعديل هذا الحظر في يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٤ ليشمل كذلك المساعدة التقنية<sup>١٩</sup>. وفي يونيو/جزيران من عام ٢٠٠٤ عدل الاتحاد الأوروبي مرة أخرى الحظر سامحاً بإعفاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (AUMIS) من ذلك، ٢٠ وبعد اتخاذ مجلس الأمن الدولي قراره ١٥٩١ (٢٠٠٥)، مدد الاتحاد الأوروبي حظره ليشمل جميع أطراف اتفاقية نجامينا لوقف إطلاق النار<sup>٢١</sup>. ومنذ وضع هذه العقوبات موضع التطبيق أفادت تقارير بوقوع خروق<sup>٢٢</sup>.

وثمة مسألة واحدة، إلا وهي أن الاتحاد الأوروبي لم يصدر تعريفاً لكلمة «أسلحة» مما فتح المجال للتأويل. فعلى سبيل المثال، لا تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أسلحة الصيد/الرياضة أو قطع عيارها محرمة، ولذلك سمحت بنقلها. إن تصدير المعدات العسكرية يتطلب رخصاً بتصدير الأسلحة لكن تصدير معدات رياضية لا يتطلب في معظم الحالات مثل هذه الرخص أو يتطلب في الأكثر رخصاً غير عسكرية. في عام ٢٠٠٠ وضع الاتحاد الأوروبي لائحة عسكرية عامة استثنيت فيها البارودات الرياضية لكن ليس أسلحة رياضية أخرى<sup>٢٣</sup>.

قد لا تكون البلدان التي أعلنت عن قيامها بالتصدير للسودان قد انتهكت الحظر الأوروبي (انظر ص ٧). فطبقاً لقاعدة بيانات تعريفية المجتمعات الأوروبية المتكاملة (TARIC) فإن تصدير البنادق الرياضية وبارودات الرياضة وأجزائها غير محظورة، لكن TARIC تفيد مع ذلك أيضاً بأن تصدير المسدسات والمسدسات الدوارة وذخائر الأسلحة الصغيرة وخرابيش البارودات وملحقات من خرابيش البارودات وملحقات من الأسلحة العسكرية يحظرها الاتحاد الأوروبي.

مصدر: نيسات (NISAT) (٢٠٠٧)

## جدول ١ حروب بالوكالة مختارة في القرن الأفريقي، الستينات حتى الآن

الدولة الراعية	الجماعة المسلحة	الهدف	الإطار الزمني	
الصومال	«شيفتا» - صوماليون كينيون في شمال كينيا	كينيا	منتصف الستينات	
	الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا	إثيوبيا	السبعينات - الثمانينات	
	جبهة تحرير الصومال الغربي	إثيوبيا	الستينات - الثمانينات	
	جبهة تحرير أبو الصومالي	إثيوبيا	السبعينات - حتى الآن	
أوغندا	الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان	السودان	١٩٨٣- حتى الآن	
إريتريا	الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين	إثيوبيا	١٩٩٨ - حتى الآن	
	جبهة تحرير أرومو	إثيوبيا	١٩٩٨ - حتى الآن	
	الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي	إثيوبيا	٢٠٠٠- حتى الآن	
	المجلس الصومالي للمحاكم الإسلامية	إثيوبيا	٢٠٠٥-٢٠٠٧	
	جبهة تحرير شعب جامبلا	إثيوبيا	٢٠٠٣- حتى الآن	
	حزب مؤتمر بيجا	السودان	التسعينات	
	الجبهة الشرقية	السودان	٢٠٠٠-٢٠٠٦	
	الائتلاف الوطني الديمقراطي	السودان	١٩٩٤- حتى الآن	
	حركة العدالة والمساواة	السودان	٢٠٠٣- حتى الآن	
	إثيوبيا	الحركة الوطنية الصومالية	الصومال	١٩٨١-١٩٨٨
		الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال	الصومال	١٩٧٩-١٩٩٠
مجلس المصالحة وإعادة البناء الصومالي		الصومال	٢٠٠٠-٢٠٠٣	
جبهة التحرير الإريترية		إريتريا	١٩٩٨ - حتى الآن	
التحالف الوطني الإريترية		إريتريا	١٩٩٨ - حتى الآن	
جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة		إريتريا	١٩٩٨ - حتى الآن	
أنيايانا		السودان	الستينات	
الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان		السودان	١٩٨٣-٢٠٠٢	
قوات التحالف السودانية		السودان	التسعينات	
السودان		جيش الرب للمقاومة	أوغندا	التسعينات - حتى الآن
		جبهة النيل الغربية	أوغندا	التسعينات
	جبهة التحرير الإريترية	إثيوبيا	الستينات - ١٩٨٣	
	جبهة تحرير الشعب الإريترية	إثيوبيا	١٩٨٣-١٩٩١	
	جهاد إريتريا	إريتريا	التسعينات - حتى الآن	
	الاتحاد الإسلامي	إثيوبيا	١٩٩١-١٩٩٦	
	التجمع من أجل الديمقراطية والحريات/ مليشيات قبلية	تشاد	٢٠٠٥- حتى الآن	
	جبهة تحرير بني شنقول	إثيوبيا	الثمانينات	
	تشاد	جيش تحرير السودان/ مليشيات قبلية	السودان	٢٠٠٥- حتى الآن
		ليبيا	الصومال	الثمانينات
إثيوبيا، السودان، اليمن(تجمع صنعاء)	جماعات مسلحة متنوعة	إريتريا	١٩٩٨ - حتى الآن	

ملاحظة: هذا الجدول لا يتضمن الحروب بالوكالة التي تدعمها دول من خارج الاقليم أو فاعلون من خارج الدولة. في بعض الحالات جماعات ذات مصلحة داخل دولة ما قدمت دعماً لحركات متمردة من دون رعاية الدولة المباشرة أو بموافقة رسمية. مصدر: مينخوس (Menkhaus) (٢٠٠٧)

الأسلحة الثقيلة في الحاميات العسكرية هناك، ودأبت على تسليح القوات شبه العسكرية والمليشيات. أحدث هذا الصراع طلباً كبيراً على السلاح ضمن الجماعات المتمردة والمدنيين من الدول المجاورة والفصائل المسلحة الأخرى، وأسواق السلاح الخاصة<sup>٢٧</sup>.

العشر المنصرمة، حيث ساعدت الإيرادات الكبيرة التي أدرتها صادرات البترول منذ أواخر تسعينات القرن العشرين على تنشيط استيراد الأسلحة لقطاع الدفاع - وربما عززت قدرات السودان على إنتاج الأسلحة أيضاً (أنظر إطار ٣)، ومكنته من شن الحروب على جبهتين: في الجنوب وفي دارفور. وقد أدى وقف القتال الرسمي بين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، والقوات المسلحة السودانية (SAF) إلى تغيير ديناميكية تدفق الأسلحة، لكن عمليات اقتناء السلاح تواصلت. وفي تلك الأثناء، عملت الحرب في دارفور<sup>٢٨</sup> على زيادة تدفق الأسلحة إلى الإقليم الغربي من السودان حيث قامت الحكومة السودانية بنشر

أن الأمر كذلك فحلقة المتاجرين بالسلاح غير المشروع تتضمن تجاراً معروفين عالمياً ورعويين أو تجاراً يهربون كميات متواضعة من الأسلحة. كما يساهم عدم الدفع المنتظم لرواتب الشرطة والقوات المسلحة التي تفتقر إلى الانضباط، في توفر الأسلحة من خلال طرح المعدات والمواد في الأسواق المحلية. وفي غياب قوات شرطة فعالة، يلجأ المدنيون إلى الأسلحة لحماية أنفسهم وحماية مجتمعاتهم وموجوداتهم.

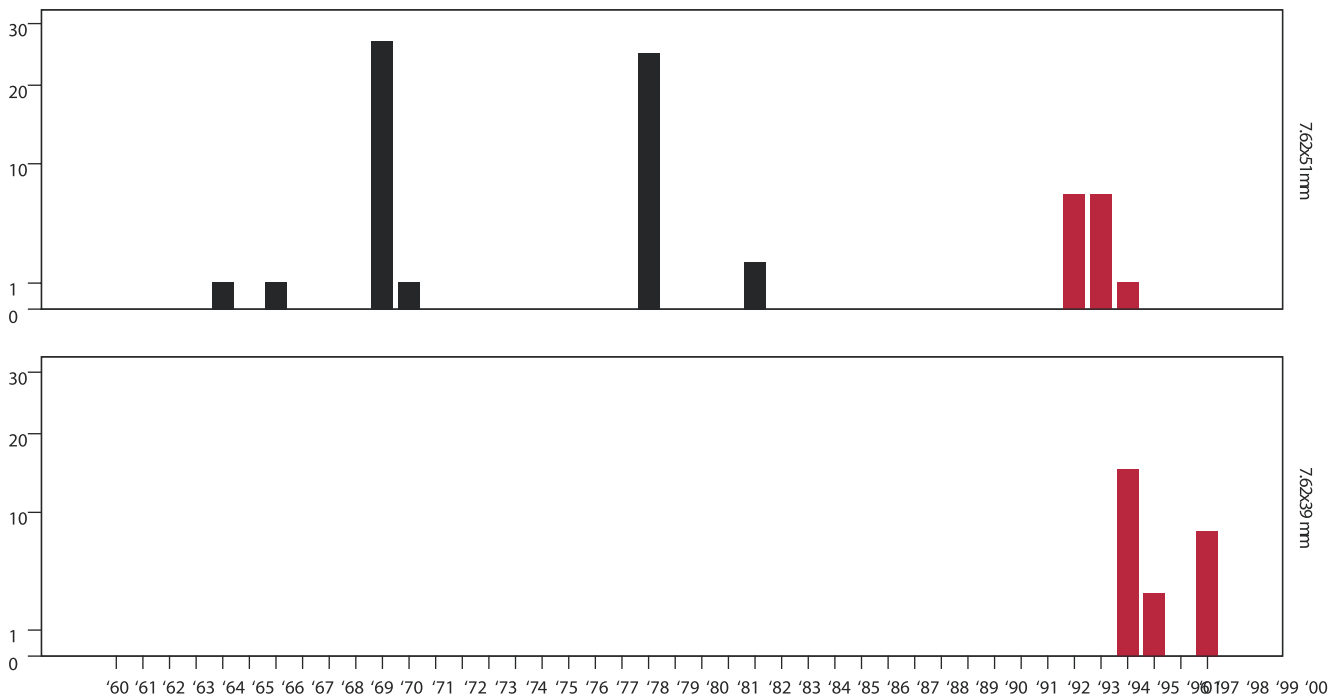
لقد تغيرت البيئة الاقتصادية والسياسية المحلية في السودان تغيراً دراماتيكياً في السنوات

## إطار ٣ إنتاج السودان للأسلحة الصغيرة: تحقق ثانٍ ضروري

أوضح عدد من التقارير الإعلامية ذات الطابع التحقيقي، توثيقاً، تصنيع السودان للأسلحة الصغيرة<sup>٢٨</sup>. فهناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن ذخائر تُنتج في مجمع الشجرة/اليرموك في ضواحي الخرطوم<sup>٢٩</sup>. هذه المنشأة جرى تحديثها وتطويرها ابتداءً من منتصف عقد التسعينات حتى نهايته مع احتمال ضلوع بلغاريا والصين في ذلك<sup>٣٠</sup>. وانتشلت منظمة مسح الأسلحة الصغيرة ذخيرة مصنعة سودانياً في كل من جنوب السودان وكينيا. وتبين العلامات الموجودة على أغلفة الرصاصات المستعادة بوضوح الفرق بين العتاد المصنوع في فترة الستينات والسبعينات والثمانينات وذلك العتاد المصنوع ما بعد تجديد مصنع الشارحة. فالذخيرة السودانية ما قبل عام ١٩٩٦ كانت مُعتمة بالعربية (الخطوط السوداء في الشكل أدناه)، أما الخراطيش المنتجة لاحقاً فمختومة بالحروف اللاتينية (الخطوط الحمراء في الشكل أدناه) وهذه إشارة مؤكدة على تغير في المعدات. ودلالة أخرى على زيادة القدرة هو إدخال ذخيرة بسعة ٧,٦٢ x ٣٩ ملم بعد ١٩٩٦. إن التحقق من إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الداخلية للسودان أمر أكثر صعوبة. وتركز الاهتمام على منشأة مجموعة جياذ الصناعية التي بدأت بإنتاج، بحسب تقرير لمنظمة كريستيان أيد، «قاذفات الصواريخ، بنادق رشاشة وهاونات في عام ١٩٩٩. ٣١ ويقترح تقرير لمنظمة العفو الدولية أن ممثلي معاميل باكستان للمعدات الحربية (POF) قد يكونوا قد ساعدوا في إعادة تمكين منشأة معدات حربية في العام نفسه<sup>٣٢</sup>. وعلى الرغم من المراجعات الأولية للأسلحة المخبأة والأسلحة المنتشرة، إلا إن مسح الأسلحة الصغيرة لم تحدد بعد أسلحة مصنعة سودانياً في الميدان. إذا كان السودان يصنع أسلحة صغيرة باكستانية بموجب ترخيص، فلعله احتفظ بطريقة وضع العلامات الباكستانية: لقد تم التعرف على علامات POF على بنادق جي ٣ في ولاية شرق الاستوائية في ديسمبر ٢٠٠٦. وبينما هذا لا يثبت بنفسه إن الإنتاج سوداني، إلا أنه من الشائع أن يبقى متعلقو معدات الإنتاج على علامات الطرف المزود. والأمر قد يتطلب رأي الخبراء وإجراء اختبار معدني للبنادق للتوثق من المكان الحقيقي لإنتاجها.

مصدر: بيفان (Bevan) (٢٠٠٧)

## شكل ١ الذخائر المصنعة سودانياً وتم انتشالها في جنوب السودان ديسمبر ٢٠٠٦



## سنوات الإنتاج

إن تقديم تصنيف عام لتدفق السلاح مفيد لتحديد الأنماط التي تُهمل بسهولة عند دراسة نقل الأسلحة كمجموع عام. لقد نُظِم المخطط التصنيفي التالي حسب مشتريات السلاح من الفاعلين السودانيين ٣٣ وكذلك حسب المصدر.

### مشتريات الحكومة السودانية للسلاح من دول أخرى: لقد تغيرت مصادر استيراد الأسلحة الرسمية كثيراً على مر الزمن، فحتى ١٩٩٠، كانت الحكومة السودانية تحصل على أغلب ترسانتها من المساعدات الرسمية العسكرية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

كما تسلم السودان ما قيمته مئات الملايين من الدولارات على شكل مساعدات عسكرية في مطلع ثمانينات القرن العشرين وكان أحد أكبر المنفعين من المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى الفارة الإفريقية. ولما فقد السودان حظوته لدى رعاته السابقين، عوضت الحكومة السودانية ذلك بالحصول على السلاح والذخائر من الصين ومصر وإيران والسعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة والدول الأوروبية يساعدها في ذلك إيراداتها من البترول لزيادة إنفاقها. وبحلول سنة ٢٠٠٤ سُفِل الإنفاق العسكري في السودان المرتبة السابعة في إفريقيا ٣٤، وفي ٢٠٠٦ أنفق السودان نحو ٥٣٥ مليون دولار على الأسلحة والذخائر ٣٥.

### مشتريات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والجماعات السودانية المسلحة

**للسلاح من دول أخرى:** أسهمت الدول المجاورة بشراء كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر ومنحها إلى الجماعات المسلحة في السودان. وعلى الرغم من قيام حكومة السودان والدول المجاورة لها بالتفاوض دورياً على اتفاقيات ثنائية لوقف استضافة وتزويد أحدهما لمتهمي الآخر بالأسلحة، إلا أن هذه الاتفاقيات نادراً ما تحوم، فعلى سبيل المثال، الاتفاقيات الثنائية بين السودان وأوغندا المعقودة في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١ للحد من دعم جيش الرب للمقاومة (LRA) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLA)، على التعاقب، لم يتم الالتزام بها إلا على نحو متقطع ٣٦. وقد نتج عن اللقاءات الأخيرة بين السودان وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى في ليبيا التزامات بإنهاء الدعم لجماعات الدول المجاورة، لكن هذه الالتزامات انهارت هي أيضاً على الفور ٣٧. في غضون ذلك عكفت الجماعات المسلحة السودانية على دخول سوق الأسلحة الصغيرة العالمية. وأدت وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل الجوي المستأجر الرخيص والاتصالات الدولية إلى تسهيل الإتجار بالسلاح لمن لديهم موارد كافية.

### مشتريات الجماعات السودانية المسلحة والميليشيات للسلاح من حكومة السودان:

إن اعتماد الحكومة السودانية المستدام على القوات شبه النظامية والميليشيات والجماعات المسلحة لتشن حرباً بالوكالة عنها ساهم في تفشي انتشار الأسلحة والذخيرة على نطاق واسع. ولم تواجه هذه الممارسة لا بالقدرة ولا

طرق حصول جيش الرب للمقاومة (LRA) على السلاح لهي مثال على التأثيرات المُعدية التي تمارسها الجماعات المسلحة والحروب بالوكالة ونقل الأسلحة في السودان وأماكن أخرى من القرن الإفريقي. لقد أدار جيش الرب للمقاومة، الذي نشأ أصلاً في شمال أوغندا ثم ارتحل إلى جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مصدر السلاح وحافظ عليه واستودع مخزوناً ضخماً منه، مُحَفِزاً ومنتحزراً سباق تسلح ضمن الأعداء وكذلك السكان المستضيفين.

من المعروف أن جيش الرب للمقاومة يمتلك ويستخدم مجموعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، منها أي كي ٤٧ أس، رشاشات خفيفة طراز آر/٨١ بي كي، رشاشات خفيفة طراز بي كي أم، قنابل قاذفات صاروخية (آر بي جي)، رشاشات بي-١ وأسلحة مضادة للطائرات ٣٩، ولديه مستودعات خزن للعديد من الأسلحة والذخائر مدفونة عبر شمال أوغندا وجنوب السودان. ففي السودان يتمركز أعضاء جيش الرب في الولايات شرق الاستوائية بشكل أساسي. وبالرغم من استحالة التوثق من محتويات، إلا أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (UPDF) تشير إلى أن جيش الرب للمقاومة يحوز مخزونات «ضخمة» من الأسلحة والذخائر.

من النادر لجوء جيش الرب للمقاومة إلى السوق سعيًا وراء السلاح، فالعديد من مقاتليه هم أعضاء سابقون في جيش التحرير القومي الأوغندي، الجناح العسكري للمنتفيين الأوغنديين المعارضين عيدي أمين، أو كانت لديهم صلات وثيقة بأعضاء سابقين من الجيش قاتلوا الرئيس يوري موسيفيني وجيشه المسمى جيش المقاومة الوطنية (NRA). فيعد ما أطاح موسيفيني بالرئيس تيتو أكلو العام ١٩٨٦، تدفقت الأسلحة بسرعة إلى شمال أوغندا وجنوب السودان. ولما جعلت الظروف جيش الرب المقاومة ينخرط في قتال الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٩٤ (رداً على دعم الحكومة الأوغندية للجيش الشعبي لتحرير السودان)، شرع جيش الرب يتلقى مخزوناً هائلاً من الأسلحة الحديثة ومدخلاً إلى أراضي جنوب السودان لأغراض تتعلق بعملياته. كما قام جيش الرب للمقاومة بالاستيلاء على أسلحة على درجة عالية من التطور نتيجة اشتباكه مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان. كما أنه استحوذ في أحيين قليلة على أسلحة من قوات الأمم المتحدة.

إن أفعال جيش الرب للمقاومة وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية ساهمت في تسليح المجتمعات المحلية. فقد دفعت الجماعتين، أبان فترة صراع جيش الرب للمقاومة - قوات الدفاع الشعبية/جيش المقاومة الوطنية (١٩٨٦ - حتى الوقت الحاضر)، لمخبريها من المدنيين المحليين بندق وذخائر. وفي هذه الأثناء، فإن تغير الولاء المتتابع لأعضاء الجماعة أبقى على تنقل الأسلحة ذهاباً وإياباً إلى أيدي الفاعلين المسلحين المتعددين. كما أن جنود الجيش الذي يحصلون على أجور غير كافية كانوا يبيعون أسلحتهم بشكل روتيني بغرض تحسين دخولهم. إن حضور قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جنوب كان، في حقيقة الأمر، عاملاً دفع المدنيين إلى تسليح أنفسهم، مضافاً إلى ذلك قطع السلاح التي كانت بحوزة الرعاة القاطنين على طول حدود كينيا وأوغندا والسودان. وعندما يجري نزع سلاح هذه الجماعات بين حين وآخر، فإن بعضاً من أسلحتهم تصب في الصراعات المحلية.

لقد أمدت طرق التجارة بالسلاح بين إثيوبيا والصومال والسودان، لسنوات، مجموعة من الفاعلين. فقد كانت منطقة ترويت في ولاية شرق الاستوائية والواقعة تحت سيطرة حكومة السودان، مصدر توريد سلاح بالنسبة لجيش الرب للمقاومة والميليشيات المدعومة من قبل الخرطوم. ومع أن نيمول (Nimule) تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أنها كانت مركزاً تجارياً كبيراً للسوق السوداء بالأسلحة من أوغندا التي يحرزها عليها المدنيون. تمر هذه الطرق شرق نيمول وغدا استخدامها كطرق إمداد يزداد صعوبة بسبب وجود قوات الدفاع الشعبية. أعلن سكان محليون ومصادر من الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية شرق الاستوائية مؤخراً، عن تزايد حركة تجارة السلاح من كينيا والصومال إلى أوغندا.

وبينما ينخرط جيش الرب للمقاومة الآن في عملية سلمية مع أوغندا، توطدت فيها حكومة جنوب السودان، فإن أول وقف لإطلاق النار وقع العام ٢٠٠٦ أوقف في ٢٨ فبراير ٢٠٠٧ من دون أي التزام آخر ووسط مزاعم متبادلة بخرقه. استأنفت الأطراف المحادثات في جوبا يوم ٢٥ أبريل.

مصدر: ستشوميرس (Shomerus)(٢٠٠٧)

(SAF) على مدار العقود الماضية. إن تحديث القدرة العسكرية لجماعات التمرد المسلحة في دارفور، مثلاً، يقترن اقتراناً وثيقاً بالضائر التي تتكبدتها القوات المسلحة الحكومية.

### مشتريات الجماعات السودانية المسلحة السلاح من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A): اعتمد الجيش الشعبي لتحرير السودان على تزويد عملائه المحليين بكميات من الأسلحة، بما في ذلك جماعات التمرد في دارفور ٤٠، باعتبار ذلك وسيلة لمكافحة مناصريه والالتفاف على خصومه، فتوزيع الأسلحة شكل أساسي من أشكال السيطرة وتوطين النفوذ اللذين يمارسهما الجيش الشعبي لتحرير السودان.

حتى بالرغبة في مراقبة أو تنظيم عملية إعادة بيع الأسلحة التي تصدرها الحكومة، واستمر التصريف الخفي للأسلحة إلى العناصر المسلحة المدعومة من الحكومة منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل واتفاقية دارفور للسلام، وما جيش الرب للمقاومة إلا مثال على ذلك (أنظر إطار ٤).

### مصادرة الجماعات السودانية المسلحة للأسلحة من حكومة السودان: استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات مسلحة أخرى معارضة لحكومة السودان، على كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والمدفعية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والعتاد الحربي من القوات المسلحة السودانية

حتى بالرغبة في مراقبة أو تنظيم عملية إعادة بيع الأسلحة التي تصدرها الحكومة، واستمر التصريف الخفي للأسلحة إلى العناصر المسلحة المدعومة من الحكومة منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل واتفاقية دارفور للسلام، وما جيش الرب للمقاومة إلا مثال على ذلك (أنظر إطار ٤).



## النقل المعلن للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها إلى السودان

حجماً وذخائرها. ولهذا فإن أصناف الذخائر المختلطة مستثناة من البيانات التي استخدمتها منظمة مسح الأسلحة الصغيرة ٤٤. إن آخر تنقيح لما يسمى بالنظام المتناسق العام ٢٠٢٢ استبدل الصنف المختلط « الأسلحة العسكرية» (٩٣٠١٠) بأربعة أصناف أكثر دقة، اثنان منهما يغطي الأسلحة الصغيرة العسكرية (٩٣٠١٢): قاذفات صواريخ وقنابل، و ٩٣٠١٩: أسلحة نارية عسكرية) ٤٥. وضمت مسح الأسلحة الصغيرة، في السنوات السابقة على التنقيح، صنف « الأسلحة العسكرية» المختلط في حساباتها حتى تتجنب استثناء نقل الأسلحة الصغيرة العسكرية من قاعدة بياناتها العالمية.

في الشكليين ٣٥ قدم صنف «الأسلحة العسكرية» منفصلاً عن الأصناف الأخرى التي تشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. فمن غير المعروف كم يشتمل صنف «الأسلحة العسكرية» عليه من أسلحة أضخم حجماً. ومن النتائج الأخرى الناشئة عن وضع صنف «الأسلحة العسكرية» هنا، إنها تقزم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها من حيث القيمة، وهذا يحول بسهولة دون إدراك حقيقة إنه لسبع سنوات من السنوات الـ١٤ الخاضعة للمعاينة فإن قيمة ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المنقولة للسودان تبرز قيمة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعلن عنها ٤٦.

هذا العدد من التقرير يقدم قاعدة بيانات الأمم المتحدة الاحصائية لتجارة السلع الأساسية بالقيمة الكلية من ١٩٩٢-٢٠٠٥، (في وقت الكتابة فقد كانت آخر قاعدة بيانات الأمم المتحدة الاحصائية لتجارة السلع الأساسية المتوفرة هي لعام ٢٠٠٥). وخلال هذه الفترة فإن ٣٤ دولة على الأقل قامت بتصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها إلى السودان بقيمة ٧٠ مليون دولار أمريكي تقريبا. إن الأغلبية الساحقة (٩٦ في المائة) من نقل الأسلحة المعلن كان من الصين وإيران. وإذا عرفنا طبيعة عدم الافشاء الكامل الذي يقترن ببيانات الجمر، فإنه على الأرجح أن تكون قيمة التجارة القانونية أعلى بكثير وأن دول المصدر أكثر تعدداً.

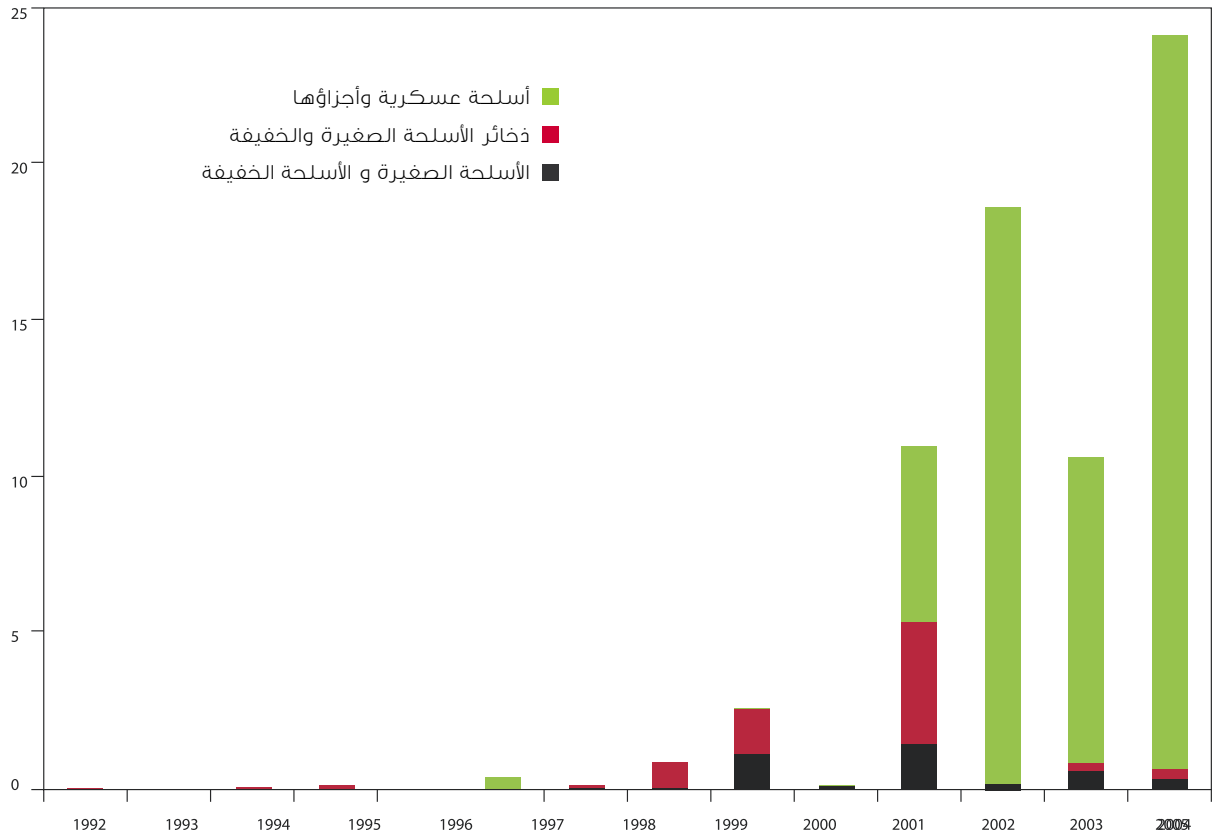
قاعدة البيانات المقدمة هنا مستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة الاحصائية لتجارة السلع الأساسية وقاعدة بيانات بورسات والتي تعاطت معها المبادرة النرويجية بشأن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة (NISAT). تبقى قاعدة الأمم المتحدة الاحصائية لتجارة السلع الأساسية الأكثر شمولاً، وهي مصدر لا شبيه له عن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها عالمياً متوفر للعموم. إنها تجمع بيانات الجمر الخاصة بتصدير واستيراد الأسلحة التي تعلن عنها الحكومات. هنالك مجموعة من التحذيرات التي يجب، مع ذلك، أخذها في الاعتبار عند التعاطي مع قاعدة البيانات هذه ٤٨.

أولاً، تعلن معظم الدول بيانات قيمة فقط ٤٢. أما بيانات كميات (أي عدد المواد المنقولة)، التي يمكن أن تمنحنا نظرات أعمق في ما يمكن أن يوقعه نقل الأسلحة، فتعلن عنها بعض الدول. وهذا يحد حداً كبيراً مما تقدمه البيانات من شرح.

ثانياً، نادراً ما تماثل تقارير المستوردين تقارير المصدرين. زد على ذلك أن البلدان تميل إلى عدم الإعلان الكامل عن تصديراتهما للأسلحة الصغيرة واستيراداتها منها. فعلى سبيل المثال، لا تعلن بعض الدول عن أنواع الأسلحة: فرنسا وألمانيا لا تعلن عن تصديراتها للأسلحة الصغيرة العسكرية إلى بيانات الأمم المتحدة الاحصائية لتجارة السلع الأساسية ٤٣. وفي الحالات التي يعلن بها المستورد والمصدر المادة المنقولة نفسها (النوع ذاته من السلاح، في السنة ذاتها) لكن قيمتهما تختلف، تطبق المبادرة النرويجية بشأن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة مؤشراً اعتماد قائم على المنهج الذي يعتمد مركز التجارة العالمي لتبيان ما إن كان تقرير المصدر أو المستورد أكثر ثقة. وفي حالة السودان، فإن معظم بيانات التجارة مأخوذة من تقارير الاستيراد الخاصة بحكومة السودان لأن القليل من البلدان تعلن في تقاريرها عن تصدير الأسلحة الصغيرة إلى السودان.

ثالثاً، إن بعض أبواب تصنيف الجمر مختلطة، أي، فهذه الأبواب لا تحتوي على الأسلحة الصغيرة وذخائرها فقط، بل تحتوي كذلك على أسلحة أضخم

شكل ٢ استيراد السودان من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، الأسلحة العسكرية وأجزائها في (١٩٩٢ - ٢٠٠٥، مليون دولار أمريكي)



الأسلحة الصغيرة والخفيفة: مسدسات دوارة/مسدسات يدوية (٩٣٠٢٠)، بارودات صيد/رياضة (٩٣٠٣٢)، بنادق رياضة/صيد (٩٣٠٣٣)، ملحقات/كماليات مسدسات يدوية/مسدسات دوارة (٩٣٠٥١)، سبطانات البارودات (٩٣٠٥٢)، ملحقات/كماليات البارودات/البنادق (٩٣٠٥٢٩).

ذخائر الأسلحة الصغيرة والخفيفة: خرطيش البارودات (٩٣٠٦٢)، ذخائر الأسلحة الصغيرة (٩٣٠٦٣)

الأسلحة العسكرية وأجزائها: أسلحة نارية عسكرية (٩٣٠١٩)، الأسلحة العسكرية (٩٣٠١٠)، ملحقات/كماليات الأسلحة العسكرية (٩٣٠٥٩ و ٩٣٠٥٩١)

مصدر: نيسات (NISAT) (٢٠٠٧)، قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UNComtrade) (٢٠٠٧)



ثانياً، لا تفرق الإحصاءات الواردة هنا بين الإقليم: تقييم التوزيع المكاني للملكية المدنية للأسلحة النارية في السودان، يتطلب مسحا ودراسة متواصلين. ثالثاً، لا تميز الإحصاءات بين نوع السلاح أو عياره. وأخيراً تستثني التقديرات مخابئ جماعية للأسلحة في القرى، والتي ربما أصبحت من الترسنة الخفية لأعضاء سابقين من الجماعات المسلحة، سواء كانت جماعات سودانية أو خارجية. ومع هذه التحفظات تقدم التقديرات مدى يشير إلى حجم وتوزيع ترسنة الدولة ومقتنيات المدنيين من السلاح. وسيعمل فريق التقييم الأساسي للأمن الإنساني (HSBA) على تحسين وتقوية هذه التقديرات على مدى العام ٢٠٧.

وليس الدولة ٤٩، ونحو ثلثي ما مقداره ١٩-٣٢ مليون قطعة سلاح خارج حيازة قوى أمن الدولة الرسمية والجماعات المسلحة المتعددة في البلاد. ويقدر ما يعني الأمر الفراق المتصارعين، فتحوز الفصائل المسلحة نحو ٤٪ من جميع الأسلحة

النارية في السودان. في حين تسيطر حكومة السودان على نحو ٢٠٪ (أنظر جدول ٢٠٠٢).

لكن لا بد من بعض التوضيحات المتعلقة بهذه الأرقام. أولاً، نظراً لعدم تحلي القوات المسلحة بالشفافية، وميلها إلى المبالغة بقوتها، فلا بد من اعتبار التقديرات الواردة هنا أولية. ورغم أن البحث الميداني عزز كثيراً الصورة العامة للحجم النسبي للجماعات المسلحة وقوى الدولة في الجنوب والغرب، إلا أن الثغرات تبقى موجودة. كما أنه لا تتوفر معلومات عن الجماعات.

اقتناء الجماعات السودانية المسلحة والمدنيين الأسلحة من الأسواق المحلية التجارية: الأسلحة الصغيرة متوفرة توفراً كبيراً للجماعات وقوات الدفاع المحلية ٤٨ والمدنيين من خلال المعاملات الخفية في أسواق السلاح غير الرسمية. وعادة ما تكون هذه الأسواق في مناطق نائية، وتغير أماكنها بشكل متكرر. ونتيجة للاقتناء واسع النطاق للأسلحة من خلال الأسواق التجارية، تكتسب الأسلحة والذخائر أهمية متزايدة في المعاملات التجارية، حيث تستخدم بديلاً عن المهور والعمل والرواتب.

## تقديرات مقتنيات السلاح في السودان

كما هو الحال في معظم الدول في العالم، فإن معظم أسلحة السودان هي في يد المدنيين

متمردو الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبشي التشادية. مارس ٢٠٧. © ليز نيوتز





ويجب فهم تعقيد تجارة الأسلحة في السودان في سياق الديناميكية السياسية والبيئية للقرن الإفريقي، وفي السياق المحلي والسياسي والاقتصادي الكلي (macro-economic) للسودان، وتستدعي هذه العوامل مقارنة متعددة الأبعاد للحد من الأسلحة ونزعها.

ثمة ممرات تجارية متنوعة لإدخال الأسلحة والذخائر إلى السودان وإخراجها منه، علما بأن إقتناء الأسلحة على يد الفاعلين السودانيين، سواء كان ذلك الحكومة السودانية أو الجماعات المسلحة أو المدنيين، لا يقتصر على نقل الأسلحة الرسمي أو غير القانوني من دولة إلى أخرى، بل يتضمن منافذ الدخول والمزودين.

جدول ٣ موجودات الأسلحة النارية في السودان، أبريل ٢٠٠٧ (قاعدة البيانات مقربة إلى الرقم المعنوي الثاني)

نسبة كل الأسلحة الصغيرة السودانية	مدى الثقة (+/-) (%)	الأسلحة الصغيرة المقدرة	معدل الأسلحة الصغيرة	عدد السكان	صنف
				٣٥,٠٠٠,٠٠٠	مدنيون
٠,٣	*٦,٧٢٤	*٦,٧٢٤			مالكو بنادق مرخصون
٦٧,٠	٢,٢٠,٠٠٠-١,٣	١,٧٥,٠٠٠	١٠/٥ قاطن		مالكو بنادق غير مرخصين

### حكومة السودان (GoS)

١,٠	٣٣,٠٠٠-٢٠	٢٦,٠٠٠	٢,٥/ملاك	١٠٤,٠٠٠	القوات المسلحة السودانية**
٤,٠	١٢٥,٠٠٠-٧٥	١٠٠,٠٠٠	١,٢/ملاك	٨,٠٠٠	قوة الدفاع الشعبي***
١,٥	٥٠,٠٠٠-٣	٤٠,٠٠٠	١,٢/ضابط محلف	٣,٠٠٠	قوات الشرطة الشعبية
١,٥	٥٠,٠٠٠-٣	٤٠,٠٠٠	١,٢/ضابط محلف	٣,٠٠٠	قوات شرطة السودان
٢,٥	٧٥,٠٠٠-٤٥	٦٠,٠٠٠	١,٦/ضابط محلف	٣٥,٠٠٠	جهاز الأمن والمخابرات
٠,٢	٤٠٠-٣	٤٠٠	١,٢/ضابط محلف	٣,٠٠٠	«شرطة النفط»
٠,٥	١١٠٠-٧	٩٠٠	١,٢/ضابط محلف	٧,٥٠٠	إدارة السجون
٠,٢	٦٣-٣٨٠	٥٠	٠,٥/عامل	١٠٠	إدارة الحياة البرية

### حكومة جنوب السودان (GoS)

٧,٠	٢٢٥,٠٠٠-١٣٥	١٨٠,٠٠٠	١,٦/مقاتل	١١,٠٠٠	الجيش الشعبي لتحرير السودان**
٠,٥	١٠٠٠-٦	٨٠٠	١,٦/ضابط محلف	٥٠٠	جهاز الأمن والمخابرات
٠,٥	٧,٥٠٠-٤,٥٠٠	٦٠٠	١,٢/ضابط محلف	٥٠٠	شرطة الجيش الشعبي لتحرير السودان
٠,٣	١٢٥-٧٥٠	١٠٠	١,٢/ضابط محلف	٨٠	إدارة السجون

### كيانات مسلحة أخرى

٢,٥	٨٤,٠٠٠-٥٠	٦٧,٠٠٠	١,٦/مقاتل	٤٢,٠٠٠	الجماعات المصطفة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان
٠,٥	١٦,٠٠٠-١٠	١٣,٠٠٠	١,٦/مقاتل	٨,٠٠٠	الجماعات الجنوبية المصطفة مع القوات المسلحة السودانية
٠,٥	٢٠,٠٠٠-١٢	١٦,٠٠٠	١,٦/مقاتل	١٠,٠٠٠	الجنجويد المصطفة مع القوات المسلحة السودانية
٠,٥	١٣,٠٠٠-٧,٥٠٠	١٠,٠٠٠	٠,٨/مقاتل	١٢,٠٠٠	جماعات دارفور المتمردة
٠,٢	٦٠٠-٣٨٠	٥٠٠	١,٢/مقاتل	٤٠٠	الجهة الشرقية+ الجماعات الشرقية المتحالفة
٠,٣	١٠٠٠-٦٠٠	٨٠٠	١,٦/مقاتل	٥٠٠	جيش الرب للمقاومة
١,٠	٣,٢-١,٩ مليون	٢,٦ مليون			المجموع الكلي (تقريبي)

\*\* المجموع الكلي للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان سيتضمن ما مجموعه ٣٩,٠٠٠ وحدة مشتركة متكاملة والتي نشرت منها ٧-٩٠ في المائة اعتمادا على مصادر قابلة للتحقق. وأغراض تتعلق بهذا الجدول فإن مساهمة هذه الوحدات في القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان متضمنة في أعداد كل قوة منهما. يزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان أن لديه ٣٣١,٢٦١ مقاتل مسلح في وقت كتابة هذا التقرير لكن الخبراء المستقلين يعتقدون أن عددهم يقرب من ٣٠٠,٠٠٠.

\*\*\* في ذروة عملياتها زعمت قوات الدفاع الشعبي بأنها سجلت ٣,٠٠٠,٠٠٠ متطوع غير أنه لم يتم التحقق من هذا الزعم بشكل مستقل. ستقوم ورقة عمل القادمة لـ HSBA بتقديم تقرير مفصل عن تاريخ قوات الدفاع الشعبي ونشاطاتها (أنظر تاور ٢٠٠٧).

**أولاً،** ضرورة إرساء التزامات ثنائية ومتعددة الأطراف للحد من نقل الأسلحة للحيلولة دون أن تصبح الإمدادات الجديدة متوفرة، ومن الضروري يمكن أيضاً أن يتبنى المجتمع الدولي مقاربات إقليمية لمراقبة السلاح تكشف العدد الكبير من الدول و الجماعات المسلحة المنخرطة في تجارة السلاح، وعلى الدول المصنعة ودول العبور، والدول التي يتسلم فيها تعزيز الشفافية والرصد والتحقق وفرض القانون.

**ثانياً،** من المرجح أن يكون للحظر الموجه على نقل السلاح بين الدول وعلى السماسرة تأثير إيجابي، وإن غير متساو، على تدفق السلاح من السودان وإليه، حيث سيبذل جمل تأثيره على الحكومة السودانية والجماعات المسلحة الكبيرة التي ترعاها الدولة، لكن التأثير سيكون محدوداً على الجماعات المسلحة الكثيرة والأصغر والتي لا ترعاها الدولة. وتأكيداً فإن الحظر فعال في إرساء أعراف وقواعد للحد من الإمدادات الجديدة، بيد أن حالات الحظر هذه تتعرض لانتهاك مستمر. ومن العناصر التي لا غنى عنها لإستراتيجية شاملة من أجل مراقبة الأسلحة في السودان هي تعزيز إدارة الحدود وأمنها، وإصلاح القطاع الأمني، وتشديد الحراسة على أمن مستودعات الأسلحة والتشريع المحلي.

**ثالثاً،** تشكل الملكية المدنية غير النظامية للأسلحة تحدياً جسيماً للأمن البشري في السودان. ففي حين تركز اتفاقيات السلاح السودانية الثلاث الرئيسية على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) للجماعات المسلحة والمقاتلين السابقين، بيد أنه لا توجد إرشادات واضحة لنزع سلاح المدنيين الطوعي<sup>٥١</sup>. وهناك حاجة ماسة إلى وضع آليات قوية وموثوقة لتشجيع مراقبة الأسلحة محلياً، بما في ذلك وضع آليات أمان مشروع وحماية لمن يختارون نزع أسلحتهم.

**رابعاً،** من الأمور المهمة لتحسين الأمن البشري تعزيز شفافية الحكومة السودانية فيما يتعلق بالإنتاج المحلي للأسلحة ونقلها داخلياً والتصدير والاستيراد، إضافة إلى وضع نظام قانوني للسيطرة على الأسلحة تحت إشراف مدني.

## الهوامش

قام أعضاء فريق التقييم الأساسي للأمن الإنساني (HSBA) بكتابة هذا العدد من تقرير السودان مع مساهمات من قبل باحثي مسح الأسلحة الصغيرة.

١ استناداً إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين يגיע السودان والصومال ضمن الدول العشر الأولى المنتجة للاجئين في

العالم، وابتداءً من ١ يناير ٢٠٦ كانت جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وإثيوبيا وكينيا وأوغندا في قمة الدول الخمس المستقبلية للاجئين السودانيين. أنظر <http://www.unhcr.org/basics/3b-28-97c.html#Numbers/BASICS>

٢ تتضمن القيود التي فرضتها قرارات مجلس الأمن رقم ١٥٠٦ (٢٠٠٤)، ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٦٧٢ (٢٠٠٦) وعقوبات حظر الاتحاد الأوروبي الموصوفة في الإطاريين ٢٠١.

٣ متوفر على <http://www.unmis.org/English/cpa.htm>

٤ متوفر على <http://www.unmis.org/English/dpa.htm>

٥ متوفر على [http://www.sudantribune.com/IMG/pdf/Eastern\\_Sudan\\_Peace\\_Agreement.pdf](http://www.sudantribune.com/IMG/pdf/Eastern_Sudan_Peace_Agreement.pdf)

٦ هذا العدد يتضمن «الأسلحة العسكرية» (تصنيف قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية ١٩٣١٠٠) والتي تشمل على أسلحة صغيرة عسكرية وأسلحة خفيفة عسكرية وأسلحة عسكرية أثقل. انظر ص ٦-٧.

٧ استخدم مصطلح الجنويد تاريخياً في دارفور للإشارة إلى الرجال المسلحين أو قطاع الطرق أو الخارجين على القانون. وبدأ المصطلح يطلق منذ أزمة ٢٠٠٣ على مليشيا قبائل العرب للرحالة التي تدعمها الخرطوم، وجذبت المليشيا عدداً كبيراً من مجموعة الأباله زريقات.

٨ مجلس الأمن (٢٠٠٤)، الفقرة ٧.

٩ مجلس الأمن (٢٠٠٥)، الفقرة ٧. قرار منفصل صدر لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٩١ على أربعة أفراد متورطين في العنف المسلح بدارفور. انظر مجلس الأمن (٢٠٠٦) (b).

١٠ تأسس لرصد تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٩١. انظر فقرة (b) ٣.

١١ مجلس الأمن (٢٠٠٦) (c) فقرة ٨٨.

١٢ مجلس الأمن (٢٠٠٧) فقرات ٧٩، ٩٣، و ٩٥.

١٣ مجلس الأمن (٢٠٠٦) فقرة ٩٣.

١٤ نشرت منظمة العفو الدولية العام ٢٠٦ أنه تمت رؤية أسلحة جديدة نسبياً يحملها مسلحون تشاديون من الجبهة المتحدة للتغيير الديمقراطي (FUC) في الجينة بغرب دارفور. تقوم حكومة السودان، بحسب التقارير، بتقديم المساعدة للجماعات المتمردة المسلحة التشادية التي تتخذ من دارفور مقراً لها. أنظر منظمة العفو الدولية (٢٠٠٦).

١٥ مجلس الامن (٢٠٠٧) فقرتا ٤٧ و ٤٩.

١٦ مجلس الأمن (٢٠٠٦) فقرة ٦٠.

١٧ مجلس الأمن (٢٠٠٦) فقرة ٩١.

١٨ انظر مجلس الاتحاد الأوروبي (١٩٩٤)، ومنها مادة ١.

١٩ انظر مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٤)، ومجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٤) (b).

٢٠ انظر مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٤) (c).

٢١ انظر مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٥)، ومجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٥) (b).

٢٢ أنظر مثلاً سوبين وجونسون - توماس (٢٠٠٧).

المزاعم المنشورة هنا تتعلق قيام طائرات شحن مملوكة بريطانية بتزويد حكومة السودان بسيارات من طراز لاند روفر دفندر ونقل الذخيرة داخل السودان.

٢٣ انظر مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٠).

٢٤ انظر مثلاً مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦) (a).

٢٥ تعتبر الصدمات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية والمليشيات التابعة لحكومة السودان التي يتزعمها غابرييل تانغ-جينيا في أواخر نوفمبر ٢٠٠٦ من أكثر الخروقات لاتفاقية السلام الشامل (CPA) جدية. هنالك مخاوف من وقوع حوادث مشابهة في المستقبل.

٢٦ بحلول نوفمبر ٢٠٦ احتاج نحو أربعة ملايين شخص، ثلثي سكان دارفور، إلى مساعدة إنسانية. انظر في ICID (٢٠٠٥) لتفاصيل الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبتها القوات المتحالفة مع حكومة السودان والقوات المتمردة في دارفور.

٢٧ ١٥٩٣ (٣١ مارس ٢٠٠٥) المحكمة الجنائية الدولية معاينة الاختراقات المزعومة والتحقق بها.

٢٨ مثلاً، سوقان للأسلحة في نجامينا تباع فيهما البنادق اليدوية (معظمها من مصدر ليبي) وأي كتي - ٤٧ أس روسية الصنع واسلحة مضادة للدروع بأسعار يتمكن منها الزعماء المحليون (نيوهواس ٢٠٠٧). إن استخدام أسلحة من مصادر تشادية في دارفور جرى توثيقها بنحو واسع.

٢٩ إنتاج الذخيرة واسع الانتشار في بلدان الإقليم، ومنها مصر وإثيوبيا وكينيا وأوغندا.

٣٠ انظر مثلاً كريستيان أيد (٢٠٠١).

٣١ منظمة العفو الدولية (٢٠٠٤)، Africa Research Bulletin (٢٠٠٠).

٣٢ اكريستيان أيد (٢٠٠١).

٣٣ منظمة العفو الدولية (٢٠٠٢)، من غير الواضح إن كان هذان التقريران يشيران إلى ذات المكان.

٣٤ من الجدير بالملاحظة بأن الكثير من العناصر المسلحة في السودان كانت وما زالت من القوات غير النظامية وأن الخط الفاصل بين المدنيين والمقاتلين هو غالباً ما يكون غير واضح.

٣٥ منظمة العفو الدولية (٢٠٠٤)

٣٦ ينشر مركز مراقبة الأسلحة والحد من انتشارها سنوياً جداول تقديرات نفقات الدفاع العسكرية. أنظر <http://www.armscontrolcenter.org/archives>

٣٧ وقع السودان وأوغندا العام ١٩٩٩ اتفاقية أمنية نصت على أن يوقف الطرفان دعم أحدهما لمعارضة الآخر المسلحة، وبدأ التبادل الدبلوماسي العام ٢٠٠١. واتفق البلدان بقيمة IGAD العام ٢٠٠٢ على تشجيع العلاقات الثنائية.

٣٨ انظر مثلاً AlertNet (٢٠٠٧).

٣٩ زعم الجيش الأوغندي أن جيش الرب للمقاومة عبر إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في فبراير ٢٠٧ (أيو ٢٠٠٧)، لكن هذا ما زال بحاجة

البنادق، البنادق الرشاشة، بنادق رشاش قصير وبنادق رشاش خفيفة وذات عيار متوسط. وعلى الرغم من التقارير الكثيرة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الأخرى في السودان - ومنها قاذفات القنابل هاونات، أنظمة الدفاع الجوي المحمول على الكتف (MANPADS) - ، إلا أن تقديرات نظامية خاصة بأعدادها غير متوفرة حالياً.

٥١ للاطلاع على المساعي الأخيرة لنزع سلاح المدنيين في جنوب السودان، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٦).

٤٦ السنوات هي ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، و٢٠٠٥.

٤٧ نشر في عام ١٩٩٤ بأن قيمة بضاعة تصدير من بنادق الرشاش للرياضة/ الصيد ٢٠٠ دولار أمريكي (متضمن في القيمة الكلية التي اعطيت لألمانيا) ، لعلها سلمت قبل فرض الحظر.

٤٨ ورقة عمل قادمة لـ HSBA تركز على الجيش الأبيض.

٤٩ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٤) ص ٥٠-٥٤.

٥٠ هذه التقديرات تشير على وجه الحصر إلى الأسلحة النارية السودانية: المسدسات اليدوية،

إلى اليمن يؤكد سواء من قبل جيش الرب للمقاومة أو من مراقبين مستقلين.

٤٩ أنظر بيفان (٢٠٠٧).

٤٠ تانر وتوبيانا (٢٠٠٧).

٤١ لمزيد من النقاش بخصوص محدودية قاعدة بيانات الإحصائية للسلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧) ص ٩٩-١٠٠ إطار ا،

٤٢ أنظر NISAT (٢٠٠٧).

٤٣ أنظر NISAT (٢٠٠٧).

٤٤ كلاتر (٢٠٠٦) ص ٧٢.

٤٥ مارس (٢٠٠٥).

## ثبت المراجع

AI (Amnesty International). 2002. 'Germany, Small Arms and Africa.' *Terror Trade Times*. No. 3. June. <[http://web.amnesty.org/pages/ttt3\\_smallarms](http://web.amnesty.org/pages/ttt3_smallarms)>

— . 2004. Sudan: Arming the Perpetrators of Grave Abuses in Darfur. 16 November. <http://web.amnesty.org/library/index/eng-afr541392004>>

— . 2006. 'People's Republic of China sustaining conflict and human rights abuses, the flow of arms accelerates.' 11 June. <<http://web.amnesty.org/library/Index/ENGASA170302006?open&of=ENG-SDN>>

AlertNet. 2007. 'Sudan, Chad Again Pledge to Avoid Hostilities.' 22 February. <http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/L22378884.htm>>

Allio, Emmy. 2007. 'Kony, Otti Enter Central African Rep.' *New Vision*. 20 February. Bevan, James. 2007. Small Arms and Ammunition Production in Sudan. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey. Christian Aid. 2001. 'The Scorched Earth: Oil and War in Sudan.' *Christian Aid*. Vol. 18. <<http://www.christian-aid.org.uk/indepth/0103suda/sudan2.pdf>>

EU (European Union) Council. 1994. Council Decision of 15 March 1994 on the Common Position defined on the Basis of Article J.2 of

the Treaty on European Union concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan. 94/165/CFSP.

— . 2000. Council Declaration of 13 June 2000, issued on the Occasion of the Adoption of the Common List of Military Equipment covered by the European Union Code of Conduct on Arms Exports. 2000/C191/01.

— . 2004a. Council Common Position of 9

January 2004 concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan. 2004/31/CFSP.

— . 2004b. Council Regulation No. 131/2004 of 26 January 2004 concerning Certain Restrictive Measures in respect of Sudan. Code?

— . 2004c. Council Common Position of 10 June 2004 amending Common Position 2004/31/CFSP, concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan. 2004/510/CFSP.

— . 2005a. Council Common Position of 30 May 2005 concerning Restrictive Measures against Sudan and repealing Common Position 2004/31/CFSP. 2005/411/CFSP.

— . 2005b. Council Regulation No. 838/2005 of 30 May 2005 amending Regulation (EC) No.131/2004 concerning certain Restrictive Measures in respect of Sudan.

Glatz, Anne-Kathrin. 2006. 'Buying the Bullet: Authorized Small Arms Ammunition Transfers.' In Pézard, Stéphanie and Holger Anders, eds. *Targeting Ammunition: A Primer*. Geneva: Small Arms Survey.

ICID (International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General). 2005. Report of the International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General Pursuant to Security Council Resolution 1564 of 18 September 2004. Geneva, 25 January.

Karp, Aaron. 2007. The Estimated Firearms Inventories of Sudan. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey and HSBA.

Marsh, Nicholas. 2005. *Accounting Guns: The Methodology Used in Developing Data Tables for the Small Arms Survey*. Unpublished

background paper. Oslo: PRIO/NISAT. 14 November.

Menkhaus, Ken. 2007. *Selected Proxy Wars in the Horn, 1960s to Today*. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey and HSBA.

Neuhaus, Les. 2007. *Armed Violence in Eastern Chad*. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey and HSBA.

NISAT (Norwegian Initiative on Small Arms Transfers). 2007. *Calculations from the NISAT Database on Authorized Small Arms Transfers: Imports and Exports of Sudan, 1992–2005*. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey and HSBA.

Schomerus, Mareike. 2007. *Armed Groups in Sudan: The Lord's Resistance Army*. HSBA Working Paper. Geneva: Small Arms Survey. Forthcoming.

Small Arms Survey. 2004. *Small Arms Survey 2004: Rights at Risk*. Oxford: Oxford University Press.

— . 2005. *Small Arms Survey 2005: Weapons at War*. Oxford: Oxford University Press.

— . 2006a. *Persistent Threats: Widespread Human Insecurity in Lakes State, South Sudan, since the CPA*. HSBA Issue Brief No. 1. Geneva:

Small Arms Survey. September.

— . 2006b. *Anatomy of Civilian Disarmament in Jonglei State: Recent Experiences and Implications*. HSBA Issue Brief No. 3, November.

Swain, Jon and Brian Johnson-Thomas. 2007. 'British Firm Breaks Sudan Arms Boycott.' *Sunday Times*. 22 April.

Tanner, Vic and Jérôme Tubiana. 2007. *Divisions and Continuity: The Rebel Movements of Darfur*. HSBA Working Paper. Geneva: Small Arms Survey. Forthcoming.

Tower, Kent. 2007. *A Paramilitary Revolution: The Popular Defence Forces*. HSBA Working Paper. Geneva: Small Arms Survey. Forthcoming.

## تقارير السودان

العدد ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

التحديات المستمرة: اتساع دائرة انعدام الأمن البشري في ولاية البحيرات بجنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل

العدد ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

الجماعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

لا حوار ولا تعهدات: أخطار الأجل الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧

اتساع دائرة الحرب حول السودان انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

## ورقات العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا، بقلم جون يونغ

العدد ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧

العنف والإيذاء في جنوب السودان: ولاية البحيرات خلال مرحلة ما بعد «اتفاق السلام الشامل»، بقلم رنشارد غريفيلد

العدد ٣ قادم

الجبهة الشرقية والكفاح ضد التهميش - جون يونغ

العدد ٤ قادم

حدود بالاسم فقط: تهريب السلاح والجماعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان - جوشوا ماركس



## ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) هو مشروع يمتد على مدار سنتين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، ويشرف عليه برنامج « رصد الأسلحة الصغيرة» الذي يمثل مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف.

### اثمانات

التصميم والتخطيط: ريتشارد جونز

(rmjones@onetel.com)

رسم الخرائط: جيلي ليف،

MAP grafix

### الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:

mcevoy@hei.unige.ch

Sudan Human Security Baseline Assessment

Small Arms Survey

Avenue Blanc ٤٧

Genève ١٢٠٢

Switzerland

رقم الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +

رقم الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١ +

وتتم تطوير البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMIS) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة واختبارية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن. واضطلع بالتقييم فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل توزع العنف المسلح في الأراضي السودانية ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

الملخصات المتعلقة بمسألة السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل الجماعات المسلحة وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها داخل السودان وإلى خارجه ومعدلات الأذى. وسيعمل المشروع كذلك على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:

www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).